الأمم المتحدة
E/FFDF/2022/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2022
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
25-28 نيسان/أبريل 2022

تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

1 - يوصي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بأن يحيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنعقد تحت رعاية المجلس، الاستنتاجات والتوصيات التالية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي:

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون الساميون، اجتمعنا في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022 بمناسبة انعقاد المنتدى السابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

2 - ونحن نعرب عن قلقنا البالغ لأن تعبئة التمويل الكافي لا تزال تشكل تحدّيا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولأن التقدم المحرز لم يكن موزّعا بالتساوي داخل البلدان وفيما بينها، مما يعمّق أكثر من أوجه عدم المساواة القائمة. وسيكون نجاح خطة عام 2030 واتفاق باريس متوقّفا على قدرتنا على تعبئة الموارد، وعلى قدرة ما نبنيه من مؤسسات من أجل تنفيذ الخطط المختلفة على تعزيز بعضها البعض. ونعيد تأكيد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة، وكذلك خطة عام 2030. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بتعزيز التعاون

240522 180522 22-06871 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي لعواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك أثرها الاجتماعي الاقتصادي.

3 - ويأتي اجتماعنا إزاء خلفية من التوقّعات الاقتصادية العالمية التي تشير إلى أوضاع بالغة الهشاشة وسط استمرار جائحة كوفيد-19، وآثار تغير المناخ، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية. ونحن نقر بأن التضخم، وتباطؤ النمو، وحالات التعطّل الراهنة لحركة السفر وسلاسل الإمداد والإنتاج، والاختلالات الخطيرة في الأمن الغذائي العالمي، كلها أمور تتسبّب في تفاقم الأخطار المحيطة بآفاق التنمية وتسهم في اتساع فجوات التفاوت في الانتعاش.

4 - ووسط كل هذا، علينا أن نكون مستعدّين لمواكبة اللحظة وأن نفي بالتزاماتنا. ونحن نلتزم باتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء على الفقر والجوع، والحفاظ على الأمن الغذائي وإتاحة إمكانات الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز فرص حصول البلدان النامية على التمويل اللازم لمنع الأزمات والتصدي لها، وكفالة رصد الاستثمارات القائمة على وعي بالمخاطر من أجل تحقيق انتعاش شامل للجميع تتحقق فيه مقوّمات الصمود والاستدامة. ونحيط علما بتشكيل الأمين العام لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل وبدعوته إلى إصلاح الاختلالات في النظام المالي العالمي وإلى تجديد الالتزام بالمضي قدما بصورة كاملة صوب نظام اقتصادي عالمي منصف.

المسائل الشاملة

5 - نلاحظ مع القلق أنه على الرغم من الجهود العالمية المتضافرة التي بُذلت حتى الآن لدعم ضمان الإنصاف في إتاحة فرص الحصول على اللقاحات، من المرجّح ألا يتمكّن العالم من تحقيق الهدف المتمثل في تلقيح 70 في المائة من سكان كل بلد بحلول منتصف عام 2022، كما ورد في استراتيجية منظمة الصحة العالمية لتحقيق التطعيم العالمي. وسنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإنصاف في إتاحة الفرصة للجميع للحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعّالة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة، وخاصة في البلدان النامية، إلى جانب إزالة القيود ذات الصلة على صعيدي الإمداد والتمويل. وسوف ندعم زيادة القدرة على توزيع اللقاحات وإدارتها وإنتاجها المحلي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

6 - ونكرر تأكيد دعمنا لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما يشمل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، وغير ذلك من المبادرات التي تهدف إلى تسريع تطوير وإنتاج وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 وضمان الإنصاف في إتاحة فرص الحصول عليها لجميع البلدان، وندعو القطاعين العام والخاص إلى سد الفجوة التمويلية لهذه المبادرات. ونلتزم كذلك بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تلبية متطلبات التلقيح الوطنية، وتحسين النظم والبنى التحتية الصحية على الصعيد الوطني، وتعزيز الوقاية من الجوائح والاستعداد لها والتصدي لها، بغية تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

7 - ونسلّم بالحاجة الملحة إلى تقديم الدعم على وجه الخصوص للضعفاء أو لمن يعيشون في حالة ضعف، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية

والمجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون، وإلى حماية حقوق الإنسان المكفولة للجميع وضمان ألا يترك أي بلد وأي شخص خلف الركب. ونؤكد من جديد التزامنا بزيادة الاستثمارات الجيدة النوعية والمستدامة في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية للجميع، بما في ذلك الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وسنعزز نظمنا الخاصة بالحماية الاجتماعية للحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات، والحد من مخاطر الكوارث، ودعم التحولات العادلة والشاملة للجميع، وتعزيز النمو العادل والمنصف والشامل والمستدام. وسنوسع نطاق الاستثمار في توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية، وسنوسع رقعة التغطية بالحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، ولا سيما الحماية الاجتماعية التي تراعي احتياجات الطفل والمنظورات الجنسانية، بما في ذلك العاملون في القطاعات الاقتصادية غير النظامية والناشئة وأولئك الذين يعتزمون الاندماج من جديد في القوة العاملة. ونلتزم بتحسين ما نقوم به من رصد لتغطية السكّان بالحماية الاجتماعية استنادا إلى بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية. ونلتزم كذلك بمساعدة الأطفال على تعويض ما تكبّدوه من خسارة قصيرة الأجل خلال الجائحة، وندرك الحاجة إلى معالجة مسألة عدم توافر التمويل الكافي للجهود الرامية إلى إحداث تحوّلات تعليمية على الصعيد الوطني.

8 - ونشدّد على ما تُحدثه الجائحة من تأثير غير متناسب على النساء والفتيات، ونعرب عن بالغ القلق إزاء الطلب المتزايد على أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، والزيادة الحادة المفاجئة التي أُبلغَ عنها في جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ونلتزم بتكثيف جهودنا بشكل كبير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال برامج الانتعاش المراعية للمنظور الجنساني في المجالات الصحي والاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بكوفيد-19. وندعو إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية وفي اقتصاد الرعاية، وإلى تقليص حجم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيع هذه الأنشطة وتثمينها.

9 - ونشدّد على ضرورة الاستمرار في زيادة حجم الاستثمارات في العمل المناخي، بما في ذلك عن طريق ضمان اتّساق التدفقات المالية مع أحد المسارات المفضية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وإلى تحقيق تنمية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، تمشيا مع اتفاق باريس. ونرحب باعتماد ميثاق غلاسكو للمناخ، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بالتمويل.

10 - ونشدّد على أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وحفظها وإصلاحها، وعلى ضرورة زيادة تمويل التنوع البيولوجي من جميع المصادر، العام منها والخاص، لدعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وزيادة حجم الدعم المقدّم للنهج السياساتية والحوافز الإيجابية لحفظ النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وإصلاحها وإدارتها بشكل مستدام.

11 - وسوف نستكشف النهج المرتبطة بالمنصات المبتكرة لتنسيق وزيادة وتوجيه التمويل والمساعدة التقنية المقدّمين من المصادر العامة والخاصة من أجل تنمية البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتحقق فيها مقوّمات الصمود والاستدامة. وندعو إلى القيام بعمل أكبر للوفاء بالالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

للفترة 2015-2030 من أجل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة وتمويل جهود الحد من مخاطر الكوارث ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

12 - ونعقد العزم على التصدي للحواجز الاستثمارية، بما في ذلك المخاطر الكبيرة المتصورة والحقيقية المتعلقة بالاستثمارات المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وعدم وجود قنوات لتوليد مشاريع مستدامة مضمونة. وفي هذا الصدد، نسلم بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار المستدام والجيد في البنى التحتية، والعمل في ذلك من خلال المبادرات القائمة، ونعقد العزم على اتخاذ خطوات لنشر التمويل المختلط على نطاق واسع، حسب الاقتضاء، لاستخدام جميع مصادر تمويل البنى التحتية. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى مواصلة تحليلها، استنادا إلى تقريرها لعام 2022، للكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تستخدم مزيجا من التمويل العام والخاص لدعم النمو والتنمية الشاملين والمستدامين، فضلا عن التحول الصناعي، والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعمها في هذه الجهود.

13 - ونسلم بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات في تشكيل الظروف التي تؤثر على التدفقات المالية وتعبئة رأس المال من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونلتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمواءمة سياسات واستراتيجيات التمويل مع أولويات الاستثمار الوطنية والأطر القانونية واستراتيجيات مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وإطار سِنداي والأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس.

14 - وندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل.

الموارد العامة المحلية

15 - ندرك أن الموارد الوطنية إنما يولّدها النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية المواجِهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبي احتياجات الناس.

16 - ونجدد التزامنا بتعزيز قدرات إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة وتصاعدية ومتسمة بالشفافية، وتحسين السياسة الضريبية، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد من الدعم المقدم لبناء القدرات ذات الصلة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، خصوصا في مجال بناء السياسات الضريبية والقدرات الإدارية. ونسلم بأن تعزيز إدارة المالية العامة وتنفيذ الميزانية يمكن أن يساعدا على زيادة فعالية الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد. ونجدد التزامنا باستخدام النظام المالي للحد من أوجه عدم المساواة ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة.

17 - ونلاحظ عمل مبادرة أديس أبابا للضـــرائب في تعزيز العمل الجماعي بغاية تمتين قدرة البلدان النامية على سد الثغرات المعترف بها في مجال تمويل التنمية.

18 - وندعو إلى بذل المزيد من الجهود المتضـــافرة على جميع المســـتويات لتعزيز التعاون الضريبي الدولي كوسيلة للمساعدة في بناء الثقة وتحفيز التحولات المتوخاة في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030 لضـــمان عدم ترك أحد خلف الركب. ونلاحظ عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ونحيط علما بالاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المســائل الضــريبية لعام 2022. ونلتزم بزيادة المســاعدة المقدمة لتعزيز القدرات ذات الصلة بغية تعظيم قدرة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تبادل المعلومات الضريبية.

19 - ونقر بأن أي نظر في اتخاذ تدابير ضـــريبية في مواجهة الاقتصـــاد الرقمي ينبغي أن يتضـــمن تحليلا دقيقا لآثارها على البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. ونلاحظ المقترحات المتنوعة في هذا المجال، بما في ذلك عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بشأن حكم في المعاهدة الضريبية النموذجية بشأن فرض الضرائب على الخدمات الرقمية الآلية، فضلا عن العمل الجاري ضمن الإطار الجامع بشأن تآكل الوعاء الضـــريبي ونقل الأرباح الذي وضـــعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي/مجموعة العشـــرين من أجل التوصـــل إلى حلّ يقوم على ركيزتين لمواجهة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد.

20 - ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشـــروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها. وسنعزز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب. ونلاحظ تقرير الفريق الرفيع المســـتوى المعني بتعزيز المســاءلة والشـفافية والنزاهة في الشـؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030. ونعيد تأكيد التزامنا بالســـعي إلى القضـــاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصـــول المســروقة إلى الخارج وتشــجع التدفقات المالية غير المشــروعة. وســننفذ التزاماتنا بمنع ومكافحة الفســاد والرشــوة وغســل الأموال بجميع أشــكالها المكرســة في الهيكل الدولي القائم، ولا ســيما تلك المنصـوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

21 - ونرحب بانعقاد الدورة الاســـتثنائية للجمعية العامة بشـــأن مكافحة الفســـاد ونحيط علما بالإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفســـاد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" المرفق بقرار الجمعية دإ-1/32 المؤرخ 2 حزيران/يونيه 2021.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

22 - سنتخذ خطوات ملموسة لتحفيز وتوسيع نطاق التمويل الخاص الميسور التكلفة الطويل الأجل للاستثمارات التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وتتماشى معها. ونلاحظ أن التدفقات الاستثمارية المستدامة وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2021، حيث تجاوز المبلغ العالمي المســـتحق من الســـندات التي تحمل علامة الاســـتدامة الآن 2,5 تريليون دولار

من دولارات الولايات المتحدة. ونحن ندرك ظهور سندات مكرّسة لأهداف التنمية المستدامة ونعي أهميتها. ونسلم كذلك بالقيود التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى الاستثمارات المستدامة. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز دعم بناء القدرات للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، من أجل إدماج نُهج الاستثمار المستدام في خطط تنمية أسواق رأس المال.

23 - ونلاحظ أنه في حين انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 بنسبة 77 في المائة، فإنه كان متفاوتا عبر المناطق والقطاعات، حيث سجل نسبة متواضعة نسبيا بلغت 30 في المائة في البلدان النامية و 19 في المائة في أقل البلدان نموا. ونسلم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحد من أوجه عدم المساواة ويمكن أن يساعد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية على الانتقال إلى أنشطة الصناعة التحويلية وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.

24 - ونشدد كذلك على دور القطاع الخاص في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال ضمان حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها مع الرجل في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستفادة من الفرص المتاحة، ودعم الانتقال من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي في جميع القطاعات.

25 - ونسلّم أيضا بضرورة إخضاع الشركات التجارية الخاصة لمزيد من المساءلة عن تأثيرها في التنمية المستدامة، ووضع آليات مالية مبتكرة لدعم نماذج تجارية مستدامة. ونشجع على إحراز تقدم نحو وضع معايير دولية متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً للإقرارات المتصلة بالاستدامة، من خلال الاستفادة من المبادئ والأطر والتوجيهات القائمة. ونسلم بضرورة وضع إطار مشترك للتعاريف والمعايير المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المستدامة. ونحيط علما بإنشاء مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وندعو إلى وضع سياسات تكميلية لتعزيز مواءمة تقارير الشركات مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

26 - ويساورنا القلق لأن تكاليف التحويلات المالية لا تزال أعلى بكثير من النسبة المستهدفة بموجب أهداف التنمية المستدامة البالغة 3 في المائة أو أقل. ونعرب عن قلقنا كذلك من استمرار تراجع علاقات المصارف المراسلة، بسبب اتجاهات خفض المخاطر، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تدفقات التحويلات المالية المنخفضة القيمة. وسنعمل على التوصل إلى طرق مبتكرة للاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين استخدامها وجودتها وذلك من أجل تعزيز التحويلات المالية الأكثر سرعة وأمانا والأقل تكلفة، بما في ذلك من خلال القنوات الرقمية. ونجدد التزامنا باتخاذ إجراءات محددة لخفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحول، تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

27 - وسوف نأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل لصالح أفقر الفئات وأشدها ضعفاً وتحسين سبل معيشتها، وتعزيز تدابير الدعم لإشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جهود الانتعاش.

28 - ونلاحظ دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع القطاعين العام والخاص، في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي الطويل الأجل في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تسهم إسهاما أكبر في مكافحة جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من آثار اجتماعية اقتصادية، بطرق منها اعتماد التمويل المبتكر في مجالات منها النظم الصحية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة؛ والأمن الغذائي، بما يشمل الإنتاج الزراعي والغذائي وسلاسل الإمداد المتصلة به؛ والربط الرقمي؛ وخلق فرص العمل؛ وتطوير البنى التحتية المستدامة والجيدة النوعية ونمو الإنتاجية.

29 - ونلاحظ أن تشديد السياسة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو قد تكون لهما عواقب سلبية في البلدان النامية، بما في ذلك على صعيد الحصول على رأس المال وزيادة تكاليف الاستثمارات في المستقبل.

30 - ونسلّم بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تشكل مصدرا هاما لتعزيز القدرة الإنتاجية وتوليد الدخل، وتسمح بتحقيق زيادات سريعة ومستمرة في مستويات المعيشة لجميع الناس، وتوفر الحلول التكنولوجية للتصنيع السليم بيئيا. ونشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية على أن تدرج في تقريرها المقبل تحليلا للسياسات الصناعية وسبل التصنيع المستدام.

التعاون الإنمائي الدولي

31 - نلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2020 خلال الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ونشدّد على ضرورة أن يستمر هذا الاتجاه. ونحثّ الشركاء الإنمائيين على زيادة حجم التزامات كل منهم على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لأقل البلدان نموا. وينبغي لجميع الشركاء الإنمائيين أن يوائموا ما يقدمونه من دعم مع أولويات البلدان المتلقية، على النحو المحدد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية. ونشدد على ضرورة تزويد أقل البلدان نموا بالتمويل في صورة منح والتمويل الميسّر للغاية، وضرورة النظر في تقديم تمويل المنح والتمويل الميسّر للغاية للبلدان الضعيفة الأخرى، مثل البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونقرّ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل الميسّر لا تزال مهمة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل.

32 - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره، هو وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال الماليات العامة، بما في ذلك التقيّد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونقرّ بما للتعاون الإنمائي الدولي القادر على الصمود من دور حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة الأزمات العالمية، على النحو الذي أبرزه الاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام 2021. ونلتزم بدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها على الصعيدين الوطني والمحلي لإدارة المخاطر والحدّ منها، وهو ما يستلزم تطوير القدرات المؤسسية للانتقال إلى نظم التنمية القادرة على الصمود والقابلة للاستدامة.

33 - ونلاحظ التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي تنتقل إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل وما قد يترتب على ذلك من احتمال فقدانها إمكانية الحصول على التمويل الميسّر، وبالأخصّ البلدان التي تكون عرضة للتأثر الشديد بالصدمات وغيرها من الكوارث.

34 - ونشدد على الحاجة الملحة إلى وضع مقاييس للتقدّم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمّل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بغية إيجاد نهج للتعاون الدولي يكون أكثر شمولا لمختلف الشرائح.

35 - ونرحب بتعيين رئيس الجمعية العامة فريق الخبراء الرفيع المستوى لوضع اللمسات الأخيرة على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول نهاية عام 2022. ونتطلّع إلى مداولات فريق الخبراء التي ستعرّف الجمعية العامة على عمل الفريق، ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانات التي سيتيحها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسّر.

36 - ونرحب كذلك بعملية المسح التي سيجريها الأمين العام، وفقا للتكليف الصادر له بموجب قرار الجمعية العامة 215/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، لتقديم لمحة عامة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، من أجل النظر في وضع خطة شاملة للاستجابة على نطاق المنظومة، عند الاقتضاء، تهدف إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

37 - ونلاحظ اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 الجديد المقترح في إطار الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية). وسنواصل تنظيم مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس الجديد لتقييم "إجمالي الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة"، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينتقص من الالتزامات المقطوعة بالفعل.

38 - ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرٌ مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلاحظ تزايد حجم ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإسهاماتهما الكبيرة في الاستجابة القصيرة الأجل للجائحة وفي الانتعاش منها في الأجل الطويل.

39 - ونرحب بوضع إطار مفاهيمي أوّلي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون، إلى جانب القيمة المتولّدة عن قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور الراعي المشترك للعمل المضطلع به لوضع هذا الإطار، بقيادة بلدان من الجنوب العالمي واستنادا إلى آليات تقودها البلدان.

40 - ونحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تحقيق الاستفادة القصوى من ميزانياتها العمومية من أجل تحقيق الاستفادة المثلى ممّا تمنحه من قروض، مع الحفاظ على تصنيفاتها والقدرة على تحمّل أعبائها المالية. ونحن ندعم الاستعراض المستقل التي أصدرت مجموعة

العشـرين تكليفا بإجرائه لأطر الكفاية الرأسـمالية للمصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهود الجارية لبلوغ الأشكال المثلى للميزانيات العمومية.

41 - ونكرر دعوتنا كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصـل، وفق ما هو مناط بها من ولايات، استكشاف استراتيجيات تمويل أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها أساليب التمويل المبتكرة والتمويل المختلط، من أجل الاستجابة للحالة الفريدة لكل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وتبادل أفضل الممارسات بهذا الشأن. وسنزيد من حجم وفعالية التمويل المختلط من خلال التركيز على الحاجة وإمكانية إحداث أثر إنمائي في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات ذات طبيعة خاصة.

42 - وندعو المجتمع الدولي وجميع أصـحاب المصـلحة المعنيين، دون المسـاس بالدعم الجاري، إلى إقامة التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المسـاعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشـرة إلى البلدان المضـيفة، وجمهور اللاجئين، والبلدان الأصـلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضـيفة للاجئين والمشـرّدين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصـد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

43 - سـنواصـل تشـجيع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسـم بالعالمية والاسـتناد إلى القواعد والانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ به وشمول الجميع وعدم التمييز والإنصاف، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، فضـلا عن تحرير التجارة بصـورة حقيقية، ودعم نمو اقتصـادي أقوى، والحد من أوجه عدم المساواة، وخلق فرص العمل، وتحقيق مكاسب على صعيد الإنتاجية، وتعزيز التنمية المسـتدامة، عن طريق جعل العلاقات التجارية الدولية مسـتقرة ويمكن التنبؤ بها. ونجدد التزامنا بمكافحة الحمائية بجميع أشكالها.

44 - ويساورنا القلق إزاء ما يحدث بشكل جار من اضطرابات في لوجستيات التجارة ما برحت تعوق سـلاسـل القيمة العالمية، وإزاء ارتفاع تكاليف سـلاسـل الإمداد العالمية. وندعو إلى ضـمان سـير العمل بالشـكل الطبيعي في الأسـواق المفتوحة وضـمان موصـولية سـلاسـل الإمداد العالمية والسـماح بالسـفر عبر الحدود للأغراض الضـرورية. وسـنتخذ خطوات لتعزيز حركة السـلع دون عوائق، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية، ولخفض تكاليف التجارة. وسنعزّز الاستدامة والقدرة على الصـمود في سـلاسـل الإمداد التي تسـاعد على الإدماج المسـتدام للبلدان النامية، ولا سـيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية، وتعزز النمو الاقتصـادي الشامل للجميع، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة والاستثمار الدوليين.

45 - ونسلّم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية للتصـدّي للتحديات المسـتمرة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في تعزيز المشاركة في التجارة الدولية. وندعو إلى اتخاذ تدابير لتيسـير التجارة وغير ذلك من السـياسـات التجارية والاسـتثمارية الداعمة لزيادة المسـاعدة في بناء

القدرات الإنتاجية، وتشجيع توليد القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي، ومعالجة اختلالات سلاسل الإمداد من خلال الدعم المحدّد الوجهة. ونرحب بالتقدم المحرز في التصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة وتنفيذه.

46 - ويساورنا القلق إزاء ما يجري من اتّساع للفجوة القائمة في مجال تمويل التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وندعو إلى إقامة تعاون دولي للحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة الحواجز التي تعترض تمويل التجارة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وخاصة في أقل البلدان نموا، بما في ذلك في الأنظمة المصرفية ومتطلبات الامتثال التنظيمي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وجمع البيانات ونشرها.

47 - ونؤكد من جديد على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بصيغته المعدلة، ونؤكد من جديد أيضا إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية لعام 2001 بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وعلاقته بالصحة العامة، الذي يقر بأن الاتفاق ينبغي أن يُفسّر ويُطبّق على نحو يدعم حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، وبخاصة حقها في تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية، ويقرّ بأهمية حماية الملكية الفكرية من أجل تطوير الأدوية الجديدة.

48 - ونرحب بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وببدء النشاط التجاري في إطار الاتفاق في 1 كانون الثاني/يناير 2021 لتعزيز الجهود الرامية إلى مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهو ما يقوم بدور محوري في إكساب أفريقيا القدرة على الصمود، وفي تحقيقها الانتعاش في مرحلة ما بعد كوفيد-19 وبلوغها أهداف التنمية المستدامة.

49 - ونرحب بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت شعار "من عدم المساواة والضعف إلى تحقيق الرخاء للجميع"، ونحيط علما باعتماد وثيقتها الختامية المعنونة "عهد بريدجتاون".

الدَّين والقدرة على تحمّل أعبائه

50 - يساورنا القلق لما يتسبّب فيه الارتفاع الحاد الذي يحدث حاليا في مستويات المديونية العامة من تفاقم لمواطن الضعف المتعلقة بالديون والتي كانت موجودة قبل الجائحة. ونلاحظ مع القلق أن التقييمات تشير إلى أن نحو 60 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل يواجه الآن درجة عالية من خطر التعرّض لضائقة ديون أو يشهد بالفعل ضائقة ديون، بينما يظل نحو ربع البلدان المتوسطة الدخل معرّضا لدرجة عالية من الخطر. ونلاحظ كذلك أن 60 في المائة من البلدان التي خفّضت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تصنيفها خلال جائحة كوفيد-19 هي بلدان متوسطة الدخل. ويساورنا القلق أيضا لتزايد تكاليف الفائدة في أفقر البلدان، ولأنها لا تزال مرتفعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في وقت تواجه فيه أسعار فائدة أعلى وانتعاشا أبطأ، وتخفيضات لتصنيفات جدارتها الائتمانية، ونقصا مستمرا في الإيرادات.

51 - ونشدد على أن التمويل بالقروض ربما يمكّن البلدان من الاستجابة لحالات الطوارئ وتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. ونعيد تأكيد ضرورة مساعدة البلدان النامية على

اكتساب القدرة على تحمّل الدين في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسّقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء.

52 - ونرحب بالاستجابة المتعددة الأطراف للجائحة، بما في ذلك مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين ونادي باريس، مع ملاحظة عدم مشاركة الدائنين من القطاع الخاص.

53 - ونقرّ بالتنفيذ الجاري للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ونؤكد على أهمية تكثيف الجهود لتحسين الإطار المشترك وتنفيذه في الوقت المناسب وبطريقة منظّمة ومنسّقة. ونشجع دائني مجموعة العشرين ونادي باريس على مناقشة الخيارات المتاحة لتطبيق مبدأ التماثل في معاملة الجهات الدائنة من القطاع الخاص والجهات الدائنة الرسمية الثنائية الأخرى، وتوسيع نطاق الدعم المقدّم إلى البلدان النامية المثقلة بالديون، والنظر في إتاحة فترات تجميد مؤقت لسداد الديون على أساس كل حالة على حدة طوال فترات التفاوض، وتيسير الإعادة السريعة لإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال بعد عمليات إعادة الهيكلة. ومن شأن هذه التحسينات أن تمنح البلدان المدينة مزيدا من اليقينية وأن تيسر تقديم صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الدعم المالي بسرعة.

54 - ونعرب عن قلقنا من أنه مع تضييق الأوضاع النقدية، قد يواجه المزيد من البلدان أزمات في السيولة و/أو الملاءة المالية، وبالتالي قد تحتاج هذه البلدان إلى معالجة ديونها، وهو ما قد يساعد أيضا على إكسابها القدرة على تأمين إنفاقها على البنود الحيوية.

55 - ونرحب بإدراج فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في تقريرها لعام 2022 التحليل الذي كُلّفت به بموجب الاستنتاجات والتوصيات المتّفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في إطار المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021، وننوّه بإمكانية استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في إعادة هيكلة ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف بناء الجدارة الائتمانية وتوسيع نطاق الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل بشروط ميسّرة. ونحيط علما بما خلص إليه التقرير من أن مواطن الضعف الشديد، كما تنعكس من خلال مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، يمكن أن تسهم في معايرة مقدار تخفيف عبء الديون وصولا إلى المستوى اللازم لاستعادة القدرة على تحمل عبء الديون في سياق إعادة هيكلة الديون.

56 - ونسلّم بأن الشفافية بخصوص الديون تمكّن المدينين من إدارة الديون بمزيد من الفعالية، والدائنين من إدارة المخاطر بصورة أفضل، وهذان من المبادئ الهامة للاقتراض والإقراض المسؤولين. ونكرر التأكيد على وجوب أن يعمل المدينون والدائنون سويًّا لدرء حدوث حالات المديونية التي لا يمكن تحمّل أعبائها ولإيجاد الحلول اللازمة في حال حدوثها. فإبقاء الديون عند مستويات يمكن تحمُّلها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة؛ بيد أننا نقرّ بأن على المقرضين أيضا مسؤولية تتمثل في إقراض البلدان على نحوٍ لا يقوّض قدرتها على تحمل الدين. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل (أ) تنسيق عمليات جمع البيانات؛ (ب) وتقديم الدعم لتعزيز القدرة على إدارة الديون؛ (ج) وتعزيز شفافية الديون من خلال الإجراءات التي يتخذها الدائنون والمدينون على السواء، مع احترام المعلومات الحساسة تجاريا.

57 - وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الحوارات والآليات الشاملة بشأن الديون السيادية من أجل الدفع قدما بالمناقشة المتعلقة بشفافية الديون والإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية وقواعد التعاون، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

معالجة المسائل البنيوية

58 - نحن نهيب بالدول الأعضاء ذات المراكز القوية على صعيد المدفوعات الخارجية إلى النظر في توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان المحتاجة، في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. ونتطلّع إلى التفعيل المسرّع للصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي بوصفه آلية جديدة لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً لتوفير تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأطر القانونية الوطنية. وسنواصل استكشاف الخيارات القابلة للتطبيق لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

59 - ونقرّ بالدور الهام الذي تؤديه تصنيفات الجدارة الائتمانية في النظام الإيكولوجي لأسواق رأس المال، لأنها تزود الدائنين بتقييمات للمخاطر النسبية لتخلّف المدين عن السداد، ونلاحظ تأثيرها على توافر فرص الحصول على التمويل من أسواق المال وحجم هذا التمويل وتكلفته ومدى ثباته. ويمكن أن يؤثر خفض تصنيف الجدارة الائتمانية على تكلفة الاقتراض وعلى استقرار النظام المالي الدولي. ومن المهم أن تكفل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية موضوعية واستقلال تصنيفاتها واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. ونلاحظ أنه ربما يكون من المستصوب أن تنظر وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في تكييف استخدام معايير التصنيف بما يلائم ظروفا استثنائية كتلك المتصلة بجائحة كوفيد-19. ونحيط علما بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

60 - ولقد أحدثت التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية الرقمية، التي ازداد تسارع وتيرتها بسبب جائحة كوفيد-19، تحوّلات في تقديم الخدمات المالية وأوجدت نظاما إيكولوجيا جديدا للأصول الرقمية. ونحن نسلّم بأهمية الرصد المتمعّن للتطورات المحلية والعالمية، واستعراض وتحديث الأطر التنظيمية عند الضرورة، والتعاون عبر القطاعات والحدود لدعم البيئات التمكينية التي تراعي المخاطر على النحو الواجب، مع الاستمرار في تعزيز المنافسة والابتكارات في النظام المالي. ونحن ندعم الجهود التي تبذلها الهيئات المعنية بوضع المعايير لدعم التعاون الدولي الجاري من أجل وضع التصاميم المناسبة للأطر التنظيمية للأصول الرقمية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

61 - نحن نسلم بأنه قد كان للعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات دورٌ رئيسي في التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك باعتبار هذه الأمور من العناصر الرئيسية للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. ويتيح الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والتعاون العلمي العالمي المستمر فرصا هائلة للتقدّم في جميع المجالات نحو تحقيق خطة عام 2030. ونحن نلتزم بتعزيز إمكانات

الحصـــول على التعليم الجيد من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. فبالإضـــافة إلى كون التعليم مفتاحا للهروب من الفقر، فإنه أساس لا غنى عنه للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

62 - ونسلّم كذلك بمساهمة الرقمنة في التنمية، ولئن ظل القلق يساورنا إزاء وجود فجوات رقمية شاسعة وأوجه عدم مساواة رقمية شديدة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهو وضع قد يتفاقم إذا لم تتم إدارة رقمنة الاقتصاد والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا والابتكار بعناية. وسوف نضاعف جهودنا لضمان وصول الجميع إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة، وذلك من خلال تعزيز الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، وكذلك من خلال السياسات المحدّدة الوجهة، وخاصة الموجهة للنساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة لسد الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها وبناء عالم رقمي مفتوح وحر وآمن. ونحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"، ونتطلّع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الاتفاق الرقمي العالمي المقترح.

63 - ونرحب بدور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، مع الاعتراف بالتحديات المرتبطة به فيما يتعلق بحماية المستهلك، والأشكال الجديدة للاستبعاد، وأمن الفضاء الإلكتروني، والاستقرار المالي. وندعو المنظمين والمشرفين إلى الاستفادة من التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي مع معالجة المخاطر المتزايدة، بما فيها تلك الناجمة عن الحوادث السيبرانية والاحتيال الرقمي وغسل الأموال، من خلال تعزيز حماية المستهلك ومساءلة مقدمي الخدمات المالية عن حماية البيانات. وسنواصل الحوار، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، بين واضعي السياسات، والهيئات التنظيمية، والمبتكرين من أجل تعزيز التعلم المتبادل وإذكاء الوعي بالفرص المتاحة لتحقيق الشمول المالي.

64 - ونؤكّد أن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات هما من الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. ونكرر التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يُتّفق عليه من الطرفين. ونشدّد على الحاجة إلى توفير التمويل الطوعي الملائم والكافي لآلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بغية تحقيق الأهداف المحدّدة في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

65 - ونشدّد على أن التقدم التكنولوجي عامل رئيسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف البيئية، مثل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة. ونلاحظ أن التكنولوجيا والابتكار ضروريان للتصنيع المستدام والشامل للجميع، وهو ما يشكل محركا قويا للتنمية المستدامة.

البيانات والرصد والمتابعة

66 - نلتزم بتعزيز الشفافية وبناء نظام إيكولوجي معلوماتي أكثر اكتمالا لتعزيز قدرة البلدان على إدارة المخاطر واستخدام الموارد بكفاءة وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ونشدّد على ضرورة زيادة ما يقدّم من دعم مالي ومعدّات وبنى تحتية ومساعدة تقنية لتعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وسد فجوات البيانات.

67 - ونسلّم بأن أزمتي جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ العالميتين قد أعادتا إحياء المناقشات المتعلقة بوضع مقاييس للتنمية المستدامة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ونحيط علما بالتحديث

المقبل لنظام الحسابات القومية لعام 2008 والعمل الجاري بشأن نظام الحسابات الاقتصادية البيئية من خلال اللجنة الإحصائية.

68 - ونحيط علماً مع التقدير *بتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022* الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، ونطلب من فرقة العمل إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام 2023، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير 2023، على أن تُستكمَل بتضمينها أحدث البيانات عند صدورها، من أجل تيسير إعداد مشاريع استنتاجات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الوقت المناسب.

69 - ويضطلع كل من الأمم المتحدة ومنتدى متابعة تمويل التنمية، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بدور بالغ الأهمية في إيجاد توافق دولي وتسخيره في معالجة التحديات الاستثنائية.

70 - ونشدد على أهمية ضمان شمول الجميع في مناقشاتنا بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المالية في الأمم المتحدة. ونحيط علما باقتراح الأمين العام الداعي إلى إقامة مؤتمر قمة يُعقد كل سنتين لتشجيع اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود.

71 - ونقرر أن يجتمع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثامن المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2023 وأن يتضمن عقدَ الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

72 - وندعو الجمعية العامة إلى النظر في ضرورة عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية.

ثانيا - معلومات أساسية

2 - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها 313/69 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، منتدى سنويا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنيا بمتابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي (القرار 313/69، المرفق، الفقرة 132). وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية.

3 - وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لمنتدى عام 2021 (انظر E/FFDF/2021/3)، تقرَّر أن تُطبَّق في منتدى عام 2022 الطرائق التي طُبقت في منتدى عام 2019، وأن يُعقد منتدى عام 2022 في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022، وأن يتضمَّن الاجتماعَ الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد طُبِّقت هذه الطرائق على منتدى عام 2016 والمنتديات اللاحقة وبيّنت في مذكرة إعلامية (E/FFDF/2016/INF/1).

4 - وعملا بقرار المجلس 1/2022 المعنون "ترتيبات العمل لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022"، وأخذاً في الحسبان القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عقد الاجتماعات الحكومية الدولية في مقر الأمم المتحدة، عقد المجلس دورة المنتدى لعام 2022 من خلال جلسات رسمية بالحضور الشخصي وجلسات غير رسمية مختلطة للمشاركة افتراضيا وبالحضور الشخصي،

وكذلك بالرسائل المسجلة مسبقا بالفيديو. ويرد بيان وقائع الجلسات غير الرسمية المختلطة في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

5 - ويتضمَّن هذا التقرير الوقائع الكاملة لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام 2022.

6 - وسيرد الموجز الذي أعدَّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الوثيقة A/77/82-E/2022/64.

ثالثا - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

7 - نظر المنتدى في البند 3 من جدول الأعمال (اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي) في جلسته الثانية، المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2022.

8 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2022، أدلت الممثلة الدائمة لغرينادا لدى الأمم المتحدة ببيان بصفتها ميسرة مشاركة لمشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، الذي كان معروضا على المجلس (E/FFDF/2022/L.1)، متحدثة أيضا باسم الميسر المشارك الآخر، وهو الممثل الدائم لآيسلندا لدى الأمم المتحدة.

9 - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المنتدى مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي وطلب إلى المجلس أن يحيل المشروعَ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس (انظر الفقرة 1).

10 - وقبل اعتماد المشروع، أدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وأنتيغوا وبربودا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والسلفادور.

11 - وبعد اعتماد المشروع، أدلى ببيانات ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (باسم الدول الأعضاء فيه)، وممثل كولومبيا (باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل)، وممثلة كندا (أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا)، وممثلو الصين، والاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، وهنغاريا، والفلبين، واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا - اعتماد التقرير

12 - نظر المنتدى في البند 4 من جدول الأعمال (اعتماد التقرير) في جلسته الثانية المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2022.

13 - ووافق المنتدى على مشروع تقريره (E/FFDF/2022/L.2) وطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتشاور مع رئيس المجلس (بوتسوانا)، بإنجاز التقرير لتقديمه إلى المجلس.

خامسا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح دورة عام 2022 للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية ومدتها

14 - عُقد المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022 في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022 في المقر، عملا بالفقرات 130 إلى 132 من خطة عمل أديس أبابا والاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لمنتدى عام 2021.

15 - وعملا بقرار المجلس 1/2022، المعنون "ترتيبات العمل لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021"، ومع مراعاة استمرار أثر جائحة كوفيد-19 على عمل المجلس، عُقد منتدى عام 2022 في شكل جلسات رسمية بالحضور الشخصي وجلسات غير رسمية مختلطة للمشاركة افتراضيا وبالحضور الشخصي.

16 - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، افتتح رئيس المجلس، كولين فيكسين كيلابيل (بوتسوانا)، أعمال المنتدى وأدلى ببيان.

17 - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس بوتسوانا، موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، بملاحظات افتتاحية مسجلة مسبقا بالفيديو.

18 - وفي الجلسة نفسها أيضا، ألقى رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عبد الله شهيد، بكلمة أمام المنتدى.

19 - وفي الجلسة الأولى أيضا، ألقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أمام المنتدى.

20 - وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيان رئيسة فريق الشباب الاستشاري المعني بتغيّر المناخ التابع للأمين العام، نسرين الصائم (عبر وصلة فيديو).

باء - جدول أعمال

21 - اعتمد المنتدى في جلسته الأولى، المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2022، جدول أعماله المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة E/FFDF/2022/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

2 - متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

(أ) الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

(ب) المناقشة العامة؛

(ج) حلقات النقاش المواضيعية.

3 - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

4 - اعتماد التقرير.

جيم - النظام الداخلي

22 - وافق المنتدى في جلسته الأولى، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، بناء على اقتراح من رئيس المجلس (بوتسوانا)، على أن يطبق على جلسات المنتدى النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس، والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 313/69 و 192/70 و 217/71، وكذلك كل مقررات المجلس ذات الصلة، وعلى أنه في حالة حدوث أي تعارض بين النظام الداخلي والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية ومقررات المجلس، تكون الأسبقية لتلك القرارات والمقررات.

دال - الحضور

23 - حضر المنتدى ممثلون عن 98 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والاتحاد الأوروبي. وحضره أيضا ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية. وستصدر قائمة المشاركين باعتبارها الوثيقة E/FFDF/2022/INF/1.

هاء - الوثائق

24 - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى في المرفق الثاني لهذا التقرير.

واو - اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

25 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 28 نيسان/أبريل، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان ختامي.

26 - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس المجلس بملاحظات ختامية وأعلن اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022.

المرفق الأول

أعمال الجلسات المختلطة غير الرسمية التي عُقدت خلال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022

1 - عقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وفقا لتنظيم الأعمال المعتمد في جلسته الأولى، المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2022، جلسات مختلطة للمشاركة افتراضيا وبالحضور الشخصي لإجراء حوارات تفاعلية بشأن البند الفرعي (أ) (الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ولعَقْد حلقات نقاش مواضيعية بشأن البند الفرعي (ج) (حلقات نقاش مواضيعية)، وجلسات غير رسمية للمشاركة بالحضور الشخصي وعن طريق بيانات مسجلة مسبقا بالفيديو بشأن البند الفرعي (ب) (المناقشة العامة) من البند 2 من جدول الأعمال (متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030).

ألف - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية الثالثة، في 26 نيسان/أبريل 2022، اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن البند الفرعي (أ) من البند 2 من جدول الأعمال، بشأن "ضمان انتعاش شامل ومستدام".

3 - وأجرى المنتدى حوارا تفاعليا مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية التابعة لأصحاب المصلحة المؤسسيين الرئيسيين، واستمع إلى بيانات أدلى بها كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كولن فيكسين كيلابيل (بوتسوانا)؛ ووزيرة الاقتصاد والمالية في أوروغواي ورئيسة لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أزوسينا أربيليتشي؛ ورئيسة مجلس التجارة والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ميمونة كيبينغا تاريشي (بيان افتراضي مباشر)؛ والأمين العام لخزانة إسبانيا ورئيس نواب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، كارلوس كويربو (بيان افتراضي مباشر).

الحوار التفاعلي مع المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

4 - استمع المنتدى إلى عروض قدمها عميد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، ميرزا حسين حسن (بيان افتراضي مباشر)؛ ورئيسة لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بالاتصالات مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، إيتا ماناتوكو، (بيان افتراضي مباشر).

5 - ثم أجرى المنتدى حوارات تفاعلية مع المشاركين حول موضوعي "الانتعاش العادل والمستدام" و "الديون الخارجية"، أدارها المدير العام لمعهد بناء التوافق، ديفيد فيرمان.

الموضوع 1

الانتعاش العادل والمستدام

6 - قدم عروضا كل من المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تاناكا تاكوجي (عرض افتراضي مباشر)؛ والمدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، كوين ديفيدسي (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دييغو باري رودريكيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

7 - وأثناء المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات كل من ممثل كولومبيا (باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل)، والمديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي، جونهونغ تشانغ (بيان افتراضي مباشر)، وخير الدين دميركان (بيان افتراضي مباشر)، ومونيكا ميدينا (بيان افتراضي مباشر).

8 - وأدلى ببيان ممثل منتدى السياسات العالمية، وهو منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

الموضوع 2

الديون الخارجية

9 - قدم عروضا كل من المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، محمود محيي الدين (عرض افتراضي مباشر)؛ والمدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، أرماندو مانويل (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دييغو باري رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

10 - وخلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، أدلى ممثل البرازيل ببيان.

11 - وأدلى ببيانين أيضا كل من ممثلة الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وممثل منظمة Gestos المعنية بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتواصل والشؤون الجنسانية، وهما منظمتان غير حكوميتان تتمتعان بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

باء - المناقشة العامة

12 - أجرى المنتدى مناقشته العامة بشأن البند الفرعي (ب) (المناقشة العامة) من البند 2 من جدول الأعمال في جلساته غير الرسمية الثانية والرابعة والسابعة والثامنة، المعقودة في 25 و 26 و 28 نيسان/أبريل.

13 - واستمع المنتدى في جلسته غير الرسمية الثانية، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها كل من نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة الخارجية بها (باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل)، مارتا لوسيا راميريز دي رينكون (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب رئيس ملاوي (باسم مجموعة أقل البلدان نموا)، ساولوس كلاوس تشيليما؛ ورئيس وزراء هايتي، أرييل هنري (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب رئيس ملاوي (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، ساولوس كلاوس تشيليما؛ ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، هالة حلمي السعيد (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ وأمينة التخطيط والبرامج لدى رئاسة غواتيمالا، لوز كيلا غراماخو فيلشيز (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزيرة التعاون الإنمائي الدولي في السويد، ماتيلدا إرنكرانس (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير التعاون الإنمائي في الدانمرك، فليمينغ مولر مورتنسن، (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ، فرانز فايو، (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في ملاوي،

سوستن غوينغوي؛ ووزير الاقتصاد والمالية في إكوادور، سيمون كويفا (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير التخطيط الإنمائي الوطني ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في إندونيسيا، سوهارسو مونوارفا (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير المالية في تايلند، أرخوم تيرمبيتايابايسيث (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ وزير الخارجية والعبادة في كوستاريكا، رودولفو سولانو كيروس (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ والأمينة البرلمانية لدى وزيرة التنمية الدولية في كندا، أنيتا فاندنبيلد (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير الدولة للشؤون المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز، كريستوفر كوي (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، سلطان بن سعد المريخي (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، مارينا سيريني (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزيرة الدولة المكلفة بالتعاون الدولي في إسبانيا، بيلار كانسيلا رودريغيز (بيان مسجل مسبقا بالفيديو).

14 - واستمع المنتدى في جلسته غير الرسمية الرابعة، المعقودة في 26 نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها كل من وزير الدولة المسؤول عن الشؤون المالية في غيانا، أشني سينغ (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزيرة الخارجية في السلفادور، ألكسندرا هيل تينوكو، (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزيرة الخارجية في آيسلندا، ثورديس كولبرون ريكفيورد غيلفادوتير؛ ووزيرة الدولة للشؤون الخارجية في اليابان، تاكاكو سوزوكي (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووكيلة وزارة المالية في الفلبين، أنطونيت تيونكو؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، فرانسيسكو أندري (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب وزير المالية في الصين، ويبينغ يو (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب وزير المالية والتنمية الاقتصادية في زمبابوي، كليمينس شيدوا؛ ونائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون، جوناثان تيتوس - ويليامز؛ ونائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في هندوراس، سيندي رودريغيز (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووكيلة وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك، مارثا ديلغادو بيرالتا (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية، روبين مولينا (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب وزير الخارجية في الاتحاد الروسي، ألكسندر بانكين (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ونائب وزير الخارجية في بيلاروس، يوري أمبرازيفيتش (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير الدولة في وزارة التعاون الإنمائي في سلوفينيا، ستانيسلاف راشان؛ ووزير الدولة للتنمية الدولية في النرويج، بيورغ ساندكيير (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ والوزير المعني بشؤون جنوب آسيا وأفريقيا الشمالية والأمم المتحدة والكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد أحمد، لورد ويمبلدون (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير الدولة للتخطيط في أنغولا، ميلتون ريس؛ والأمين العام لوزارة الخارجية في النمسا، بيتر لاونسكي - تيفنتال (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ومديرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، سامانثا باور (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، كامينا جونسون سميث؛ والأمين الرئيسي لإدارة الدولة للتخطيط التابعة للخزانة الوطنية المكلفة بالتخطيط في كينيا، جويل سايتوتي توروميي؛ والمدير المكلف بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية، لويس ماديرا؛ والمدير العام المساعد ورئيس دائرة التعاون العالمي في وكالة التنمية والتعاون في سويسرا، كريستيان فروتيغر؛ والمدير العام للشؤون العالمية والثقافة والتعليم والتنمية الدولية بوزارة خارجية فرنسا، ميشيل ميرايي (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ومدير شؤون السكان والتنمية في وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا، تشارلز باندا؛ ومديرة شؤون المنظمات الدولية في وزارة خارجية كوبا، آنا سيلفيا رودريغيز أباسكال؛ والمدير العام لإدارة المالية الخارجية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

في السودان، الهادي عمر محمد إسماعيل؛ والأمين العام للشؤون الاقتصادية الدولية والانفتاح في وزارة خارجية اليونان، يوانيس سميليس (بيان مسجل مسبقا بالفيديو).

15 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو منغوليا (باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية)، وباكستان (باسم مجموعة ال 77 والصين)، وماليزيا، وعمان، وأرمينيا، وتركيا (باسم مجموعة ميكتا، المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا)، وأنتيغوا وبربودا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة) (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)، ونيبال، وإسرائيل، وملديف، والأرجنتين، وكوت ديفوار، وسري لانكا.

16 - واستمع المنتدى في جلسته السابعة، المعقودة في 28 نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها كل من المديرة العامة لإدارة السياسات الإنمائية في وزارة خارجية فنلندا، تيتا ماجا؛ ورئيس اللجنة الوطنية للتنمية في غانا، جورج غيان بافور؛ والأمين العام لوزارة الاقتصاد والمالية في مدغشقر، أندري فيلوميادانا بيريسون رامانامبانوهارانا.

17 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (باسم الدول الأعضاء فيه)، وممثلو لبنان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكازاخستان، وكابو فيردي، وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية)، وكمبوديا، وهولندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبوركينا فاسو، وبنغلاديش، وفييت نام.

18 - واستمع المنتدى في جلسته الثامنة، المعقودة في 28 نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من جنوب أفريقيا، ونيكاراغوا، والبرازيل، وإثيوبيا، وجمهورية كوريا، والعراق، وليختنشتاين، ونيجيريا، وبولندا، وبلجيكا، والمغرب، والهند، وشيلي، وتركيا، والجزائر، والكرسي الرسولي.

19 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

20- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (بيان مسجل مسبقا بالفيديو).

21 - وفي الجلسة الثامنة، أدلى ببيان ممثل جمعية التنمية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

جيم - حلقات النقاش المواضيعية

22 - عقد المنتدى سبع حلقات نقاش مواضيعية بشأن البند الفرعي (ج) من البند 2 من جدول الأعمال في جلستيه غير الرسميتين الأولى والثانية، المعقودتين في 25 نيسان/أبريل، وجلساته غير الرسمية الخامسة والسادسة والسابعة، المعقودة في 25 و 27 و 28 نيسان/أبريل.

23 - وفي الجلسة غير الرسمية الثانية، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان عرض فيه التقرير المعنون *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022: سد الهوة المالية* (*Financing for Sustainable Development Report 2022: Bridging the Finance Divide*).

حلقة النقاش المواضيعية 1

تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة الحيز المالي من أجل انتعاش شامل ومستدام

24 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية الأولى، في 25 نيسان/أبريل، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة الحيز المالي من أجل انتعاش شامل ومستدام"، أدارها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أدلى ببيان.

25 - وألقى رئيس إندونيسيا، جوكو ويدودو، ورئيس حكومة إسبانيا، بيدرو سانشيز بيريز كاتستخون كلمتين رئيسيتين (مسجلتين مسبقا بالفيديو).

26 - وقدم عروضا كل من نائبة المدير العام للشراكات الدولية في المفوضية الأوروبية، مارجيتا ياغر (عرض افتراضي مباشر)؛ ووزيرة الصحة الإثيوبية، ليا تاديسي (عرض افتراضي مباشر)؛ ووزيرة التعاون الإنمائي الدولي في السويد، ماتيلدا إرنكرانس؛ ونائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بونليوا سينكسايفورافونغ؛ ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، بو لي (عرض افتراضي مباشر)؛ والمحاوِرة الرئيسية، بوميكا موشالا، من شبكة العالم الثالث.

27 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلا كولومبيا (باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل) والفلبين.

28 - وأدلى ببيان ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

29 - وشارك في الحوار أيضا ممثلا منظمة بعثات ساليسيان وجمعية التنمية الدولية، وهما منظمتان غير حكوميتين تتمتعان بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

حلقة النقاش المواضيعية 2

مواءمة هيكل الديون العالمية مع أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يتطلبه ذلك؟

30 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية الثانية، في 25 نيسان/أبريل، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "مواءمة هيكل الديون العالمية مع أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يتطلبه ذلك؟" أدارتها الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي أدلت ببيان.

31 - وألقى كلمة رئيسيةً رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإدارة العامة والشؤون الداخلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المادية في غرينادا، كيث ميتشل (كلمة مسجلة مسبقا بالفيديو).

32 - وقدم عروضا وزير الاقتصاد والخدمة المدنية والاتصالات في فيجي، أياز سيد - خيوم (عبر وصلة فيديو)؛ ومساعد الوزير للشؤون الدولية والسياسات المالية الكلية في المملكة العربية السعودية، عبد العزيز الرشيد (عبر وصلة فيديو)؛ ورئيس المصرف الأوروبي للاستثمار ورئيس المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف، فيرنر هوير؛ ونائب الرئيس التنفيذي المعني بالبحوث والسياسات في معهد المالية الدولية، كلاي لوري؛ والمحاورة الرئيسية، يولاندا فريسنيو، من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.

33 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلو كوستاريكا، وإندونيسيا، وإسبانيا، والاتحاد الروسي، وملاوي، وزمبابوي.

34 - وشارك في الحوار ممثلو كل من منتدى السياسات العالمية، ومنظمة Equidad للمساواة بين الجنسين وفي المواطنة والعمل والأسرة، ومنظمة Gestos المعنية بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتواصل والشؤون الجنسانية، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

حلقة النقاش المواضيعية 3

بناء نظام ضريبي عادل وفعال ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

35 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية الخامسة، في 27 نيسان/أبريل، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "بناء نظام ضريبي عادل وفعال ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة"، أدارتها الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي أدلت ببيان.

36 - وقدم عروضا كل من وزيرة التنمية الدولية في النرويج، آن بيث كريستيانسن تفينرهايم (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)؛ ووزير ميزانية الدولة والتخطيط الوطني في نيجيريا، برنس كليم أغبا، (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب وزير التخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية، بافل إرنستو إيسا كونتريراس، (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب وزير الإدارة الاقتصادية في وزارة المالية والتخطيط الإنمائي في ليبريا، أوغسطس فلومو؛ ووكيلة فريق شؤون الشركات وفريق عمليات الإيرادات في وزارة المالية في الفلبين، أنطونيت تيونكو؛ ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يوشيكي تاكيوشي (عرض افتراضي مباشر)؛ والمحاوران الرئيسيان، الأمين التنفيذي للمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، لوغان وورت (عرض افتراضي مباشر)؛ ومديرة بحوث السياسات والدعوة في شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، تشيناي موكومبا (عرض افتراضي).

37 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلو فنلندا، وزمبابوي، والاتحاد الروسي.

38 - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية، المتمتعة بالمركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية: جمعية التنمية الدولية والتحالف العالمي للعدالة الضريبية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وشبكة العالم الثالث.

حلقة النقاش المواضيعية 4

تعزيز الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة

39 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية السادسة، في 27 نيسان/أبريل، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "تعزيز الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة"، أدارتها المديرة المعنية بالتمويل العالمي المستدام في مصرف Bank of America، ليز بروندر.

40 - وألقى رئيس غانا، نانو دانكوا أكوفو - أدو، كلمة رئيسية (مسجلة مسبقا بالفيديو).

41 - وقدم عروضا كل من وزير المالية والشؤون الاقتصادية وعضو البرلمان في ملاوي، سوستن ألفريد غوينغوي؛ ونائب وزير الاقتصاد والتنمية في منغوليا، نارانتسوغت سانجا؛ ونائب الرئيس التنفيذي، رئيس دائرة الشؤون العالمية في صندوق الإيداع والاستثمار في كيبيك (CDPQ)، مارك أندري بلانشار (عرض افتراضي مباشر)؛ والمحاور الرئيسي، ممثل مؤسسة إيبون الدولية (IBON Inc.)، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس، رودولفو لاهوي جونيور (عرض افتراضي مباشر).

42 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلا أذربيجان وزمبابوي.

43 - وأدلت ببيان أيضا ممثلة جمعية التنمية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

حلقة النقاش المواضيعية 5

توسيع نطاق التمويل الميسر وفقا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

44 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية السادسة، في 27 نيسان/أبريل، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "توسيع نطاق التمويل الميسر وفقا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة"، أدارها رئيس مركز التنمية العالمية، مسعود أحمد.

45 - وألقى رئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيز، كلمة رئيسية (في بث افتراضي مباشر).

46 - وقدم عروضا كل من أمين الشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة الاقتصاد في البرازيل، إريفالدو ألفريدو غوميز (عرض افتراضي مباشر)؛ والمديرة العامة لإدارة السياسات الإنمائية في وزارة خارجية فنلندا، تيتا ماجا؛ ورئيس النادي الدولي لتمويل التنمية، ريمي ريو (عرض افتراضي مباشر)؛ والمديرة العامة بالنيابة للإدارة القطرية للمجموعة الكاريبية التابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، كارمن مادريز (عرض افتراضي مباشر)؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، فرانسيسكو أندري (عرض مسجل مسبقا بالفيديو)؛ والممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مامي ميزوتوري.

47 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من تايلند (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)، والفلبين، وكولومبيا (باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل).

حلقة النقاش المواضيعية 6

الانتقال المستدام والعادل

48 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية السابعة، في 28 نيسان/أبريل، حلقة نقاش بشأن "الانتقال المستدام والعادل"، أدارها المدير العام لمنظمة العمل الدولية، غاي رايدر، الذي أدلى ببيان.

49 - وألقى كلمتين رئيسيتين كل من رئيس كوستاريكا، كارلوس ألفارو كيسادا (في بث افتراضي مباشر)، ونائب رئيس ملاوي، ساولوس كلاوس تشيليما.

50 - وقدم عروضا كل من الأمين العام للمنظمة الدولية لأرباب العمل، روبرتو سواريز سانتوس (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب رئيس مجلس الإشراف على البنك المركزي الأوروبي والرئيس السابق لشبكة خضرنة النظام المالي، فرانك إلدرسون (عرض افتراضي مباشر)؛ والأمينة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، شاران بارو (عرض افتراضي مباشر)، والمحاورة الرئيسية، إميليا رييس، من الفريق العامل المعني بتمويل التنمية.

51 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلى خلاله ببيانات ممثلو إسبانيا، والفلبين، والاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأذربيجان.

حلقة النقاش المواضيعية 7

الانتقال الرقمي: الفرص والمخاطر

52 - عقد المنتدى في جلسته غير الرسمية السابعة، في 28 نيسان/أبريل، حلقة نقاش بشأن "الانتقال الرقمي: الفرص والمخاطر"، أدارتها أستاذة علوم الحاسوب في جامعة لشبونة وعضوة فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، كاثي موليغان.

53 - وأدلت بكلمة رئيسية نائبة رئيس وزراء بلغاريا، كالينا كونستانتينوفا (كلمة مسجلة مسبقا بالفيديو).

54 - وقدم عروضا نائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون، جوناثان تيتوس - ويليامز؛ كبير مسؤولي التكنولوجيا المالية لدى هيئة النقد في سنغافورة، سوبنيندو موهانتي (عرض افتراضي مباشر)؛ ورئيس دائرة تحليل الاستقرار المالي في مجلس تحقيق الاستقرار المالي، كوستاس ستيفانو (عرض افتراضي مباشر)؛ ونائب رئيس البرنامج القطاعي للتنمية الرقمية في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ديفيد روس (عرض افتراضي مباشر)؛ والمحاورة الرئيسية، العضوة المؤسسة والمديرة التنفيذية لمنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (IT for Change)، أنيتا غورومورثي، (عرض افتراضي مباشر).

55 - وأعقب ذلك حوار تفاعلي أدلت خلاله ببيانات ممثلتا إندونيسيا وتايلند.

56 - وأدلت ببيان أيضا ممثلة اتحاد أخوات البر، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس.

المرفق الثاني

الوثائق

رمز الوثيقة	*العنوان*
E/FFDF/2022/1	جدول الأعمال المؤقت
E/FFDF/2022/2	مذكرة من الأمين العام بشأن تمويل التنمية المستدامة
E/FFDF/2022/L.1	متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
E/FFDF/2022/L.2	مشروع تقرير
E/FFDF/2022/INF/1	قائمة المشاركين